مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/8

الاستراتيجية الكندية للأمن القومي 2026

هندسة السيادة الوطنية وتعزيز المرونة

د. أحمد حسين الربيعي

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الاستراتيجية الكندية للأمن القومي 2026: هندسة السيادة الوطنية وتعزيز المرونة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / سياسات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، الأمن والدفاع

د. أحمد حسين الربيعي / باحث في مستشارية الأمن القومي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

على مدى السنوات القليلة الماضية، أدت التغيرات في بيئة الأمن الدولي إلى نتيجة جوهرية مفادها أن الأمن القومي يجب أن يعاد تعريفه، فالتحديات التي تواجهها الدول لم تعد تتمثل فقط في التهديدات العسكرية التقليدية أو الهجمات المباشرة على السيادة الوطنية، بل تشمل المنافسة الاستراتيجية بين القوى العظمى والتهديدات السيبرانية والتدخل الأجنبي والتلاعب بالمعلومات والإكراه الاقتصادي وتعطيل سلاسل الإمداد واستهداف البنية التحتية الحيوية، كما تشمل تهديدات مرتبطة بالتقنيات الناشئة وتغير المناخ وأمراض الجوائح، وقد أجبرت هذه التطورات الدول على إعادة صياغة مفاهيمها الأمنية، وبناء نظم وطنية أكثر عمقاً ومرونة بما يكفي للتعامل مع مجموعة أكثر ديناميكية من التهديدات.

وبناءً على ذلك، أصدرت الحكومة الكندية في 29 تشرين الأول 2026 (خطة كندا الأقوى: الأمن القومي للمواطنين الكنديين)، بما يمثل تحديثاً يفوق العقدين من الزمن للسياسة الأمنية القومية السابقة الصادرة في عام 2004 من حيث إطار استراتيجي جديد، وتعكس الورقة تحولاً مهماً في الفكر الاستراتيجي الكندي – من الاعتماد بشكل أكبر على طبيعة النظام الدولي القائم والترابط الاقتصادي والحلفاء التقليديين – إلى تبني نهج يركز أساساً على بناء مرونة وطنية مستقلة وترسيخ الاستقلال الاستراتيجي داخل كندا والدفاع عن السيادة خارج حدودها وتوسيع علاقاتها الدولية.

تكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة لأنها لا تنظر إلى الأمن القومي بوصفه وظيفة منفصلة بمعزل عن الأغراض العسكرية أو الأمنية، بل هي نظامٌ مترابط من السياسات الاقتصادية والخارجية والدفاع والاستخبارات والسلامة العامة، ويعتمد ذلك على تعزيز القدرات الوطنية في المجالات الحيوية لضمان قدرة الدولة على رفض التحديات ومواجهة الصدمات وحماية استقلال قرارها الوطني.

تحاول هذه الدراسة تحليل الاستراتيجية الكندية من خلال مجموعة من المتغيرات، من حيث أسباب إصدارها، وأسسها الفكرية، والمصالح الوطنية والأهداف الاستراتيجية والأولويات القطاعية وآليات التنفيذ، كما ستبحث أيضاً في أبرز نقاط القوة والضعف، وتستخلص دروساً للمساعدة في صياغة عملية تخطيط استراتيجي لأمن العراق القومي.

أولاً: دواعي الاستراتيجية ومبرراتها

يرتكز جوهر الاستراتيجية الكندية على فكرتين رئيسيتين: الاستقلال الاستراتيجي والمرونة الوطنية، وباختصار، تعني الاستقلالية الاستراتيجية قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها الوطنية وتنفيذها وفقاً لمصالحها وتفضيلاتها الخاصة مع تجنب الانكشاف المفرط أو الارتهان إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية الخارجية في القطاعات الحيوية، ولا يعني ذلك الانغلاق على النظام الدولي أو التخلي عن الحلفاء، بل بناء قاعدة وطنية قوية بما يكفي من القدرات بحيث تستطيع التفاعل مع القوى الأكبر وبقدر أكبر من الاستقلال [1].

وترتبط المرونة الوطنية بقدرة الدولة ومؤسساتها والمجتمع واقتصادها على امتصاص الصدمات بشكل منهجي؛ والحد من التهديدات متعددة الأبعاد القائمة والتعامل معها والتعافي منها؛ والتكيف مع الظروف المتغيرة واستعادة الوظائف الأساسية في الحياة الاجتماعية بعد الأزمات، كما تربط هذه المرونة نفسها بضمان الوصول إلى معلومات الأمن الاستخبارية واتصالات آمنة وإمدادات الطاقة والغذاء والاستجابة الطبية لحالات الكوارث الشاملة والأنظمة المالية والتقنيات المتقدمة [2].

1. Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, Government of Canada, October 2026, https://www.canada.ca/en/privy-council/services/publications/plan-stronger-canada/national-security-canadians.html.
2. Ibid., p. 3.

وتستند الفلسفة الأولى إلى عدد من الأعمدة [3]:

1. المنفعة النهائية التي ينبغي أن تدفع سياسات الأمن والاقتصاد والشؤون الخارجية.
2. بناء القدرات الوطنية المحلية في المجالات الحرجة التي تقلل تعرضها للاعتماد الخارجي.
3. استخدام الاقتصاد والدبلوماسية والدفاع والاستخبارات والأمن العام كجزء من استراتيجية متماسكة.
4. العمل مع الحلفاء والشركاء لتحقيق المصلحة الأوسع، بما في ذلك توسيع العلاقات لتمكين المزيد من الدول من التعاون وعدم تقييد نفسها مع شريك واحد.
5. بناء قدرة مناسبة للتصدي للتهديدات، بما في ذلك أسوأ السيناريوهات والحرب.
6. مساعدة المواطنين على فهم طبيعة التهديدات وكذلك الأساليب المطلوبة للتعامل معها بما يعزز الثقة مع المؤسسات الوطنية.

وتقف هذه الأعمدة في مقابل برنامج أمني يعرف بردع التهديدات الفورية، إذ إنها بدلاً من ذلك تمهد لتبني أوسع لقدرة الدولة ومرونتها كمصادر قوة في مواجهة عدم اليقين.

ثانياً: المصالح الوطنية الكندية

تحدد الاستراتيجية الجديدة سلسلة من المصالح الوطنية التي ستشكل الإطار الإرشادي لسياسات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، وتأتي في مقدمة هذه المصالح السيادة الكندية، إذ إنّ تأمين استقلال الدولة وحماية سلامة أراضيها وضمان امتلاك الدولة قدرات كافية

3. Jim Bronskill, Shifting Global Picture Disrupted Canada's National Security Strategy Update: Memo, Toronto Star, October 11, 2025, https://www.thestar.com/politics/federal/shifting-global-picture-disrupted-canadas-national-security-strategy-update-memo/article_0e673a5a-7217-5cac-a47b-93a10e953602.html .

لاتخاذ قرارات مستقلة تعد أولويات قصوى في ضوء التغيرات الدولية الجارية [4].

تتمثل الأولوية الثانية في إنشاء اقتصاد مزدهر وشامل ومبتكر في كندا، إذ تكون لدى الدولة الموارد والقدرات التي تمكنها من الدفاع عن أمنها القومي وبالتالي ضمان قدرتها على مواصلة نموها الاقتصادي عند مواجهة صعوبات خارجية [5].

أما الأولوية الثالثة، فتتمثل في علاقة واضحة وتعاونية مع الولايات المتحدة، تقوم على احترام السيادة الوطنية والمسؤولية المشتركة لأمن أمريكا الشمالية، وبالإضافة إلى ذلك، تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين من خلال التعاون في مناطق القطب الشمالي والأمريكيتين وأوروبا ومنطقة المحيط الهندي والهادئ — لدعم شبكات الشراكة العالمية؛ وزيادة الخيارات الاستراتيجية لكندا؛ وبناء قدرتها على تشكيل مجريات الأحداث الدولية [6].

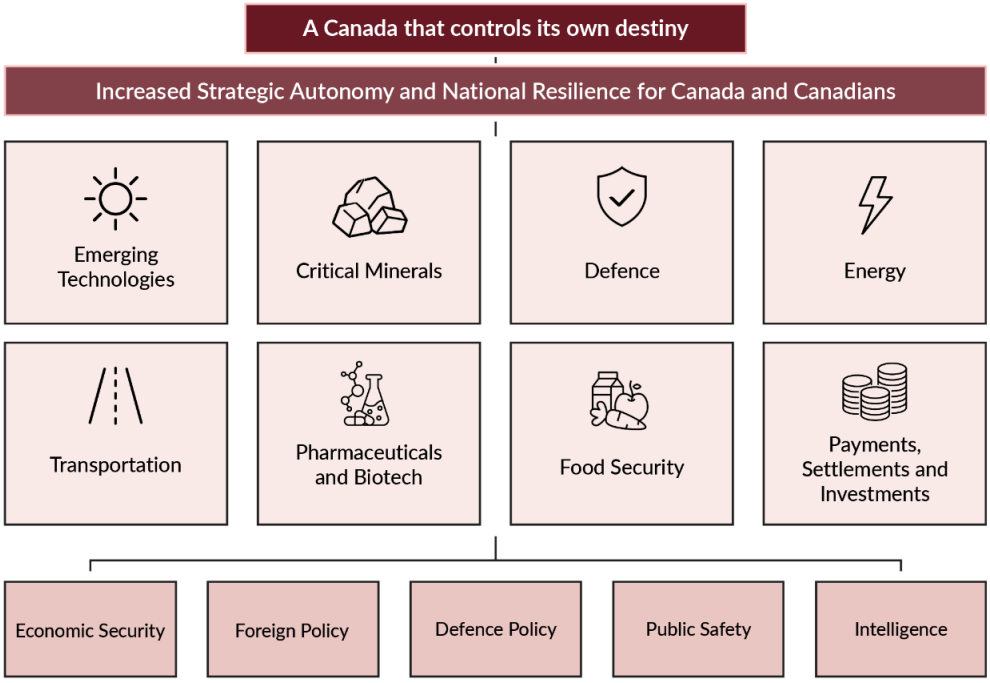
كما تتضمن الاستراتيجية صون مجتمع قائم على المبادئ الديمقراطية والتحرر الفردي، مثل حرية التعبير والاجتماع والدين؛ ومواجهة الجهود التي تبذلها أي دول أجنبية لإضعاف العملية السياسية والمؤسسات الحكومية أو الشبكات الإجرامية والجماعات المتطرفة التي تحاول إثارة الانقسام داخل المجتمع [7].

وبالتالي، تربط الاستراتيجية بين الازدهار الاقتصادي واستقرار النظام السياسي، بالإضافة إلى النظام الدولي، في عملية موازية ومتساوية لا يمكن تحقيقها دون الوفاء بكل منها.

4. Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, op. cit.
5. Ibid.
6. Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, op. cit.
7. Ibid.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية والأولويات القطاعية

في هذه الاستراتيجية، تم تحديد ثمانية مجالات استراتيجية بوصفها مجالات لتطوير القدرات الوطنية والتي ينظر إليها باعتبارها شرطاً مسبقاً لتعزيز الأمن القومي والاستقلال الاستراتيجي وهي: التقنيات الناشئة؛ المعادن الحرجة؛ الدفاع؛ الطاقة؛ النقل والمنتجات الدوائية والبيوتكنولوجيا؛ الأمن الغذائي؛ وأنظمة الدفع والمقاصة والتسوية والاستثمار [8].



المصدر: Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, Government of Canada, October 2026, https://www.canada.ca/en/privy-council/services/publications/plan-stronger-canada/national-security-canadians.html

8. Ibid.

ينطلق المخطط من خمس ركائز أساسية مترابطة للأمن الاقتصادي والسياسة الخارجية وسياسة الدفاع والسلامة العامة والاستخبارات، وهي [9]:

1. **الأمن الاقتصادي:**

تحدد الاستراتيجية الأمن الاقتصادي بوصفه عنصراً رئيساً في الأمن القومي الكندي، استناداً إلى التأكيدات القائلة بأن القدرة الاقتصادية هي أساس الاستقلال الوطني وأداة للنفوذ في الشؤون الدولية.

وترغب كندا في الحفاظ على الصناعات المستهدفة وتنميتها، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتعزيز المنافسة في التقنيات المتقدمة، وحماية نفسها من التأثير الاقتصادي الأجنبي، كما تحمي الشركات والعمال والمبتكرين من التجسس والتدخل الأجنبي والعنف الاقتصادي الدولي.

تشمل الأولويات الاقتصادية تعزيز الصناعات المحلية من خلال تنفيذ برامج وطنية تروج للمنتجات والشركات الكندية التي تقود الإنتاج الغذائي المحلي، وضمان إتاحة الإمدادات من الأدوية الأساسية والمواد الصحية، وزيادة التنسيق عبر مؤسسات الأمن والقطاع الخاص وفي مجال الترويج بين الجامعات.

كما تتضمن تحسين الأدوات لحماية الأمن الاقتصادي وبناء القدرات الوطنية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والعلوم الكمية وتكنولوجيا الفضاء والطاقة، وتعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، والحكومات (على مستوى المقاطعات والأقاليم) والبلديات والمجتمعات الأصلية.

9. Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, op. cit.

وتشير إلى رؤية تتمثل في استخدام السياسة الاقتصادية كأداة للأمن في المقام الأول وليس فقط لتحقيق النمو والازدهار.

2. **السياسة الخارجية:**

توفر إطاراً للسياسة الخارجية الكندية للانتقال بعيداً عن المبرر التقليدي المتمثل في الأممية أو الأهداف القائمة على التضامن، واستخدام شبكتها الأوسع والأكثر تنوعاً من العلاقات الدولية بدلاً من ذلك لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي والقدرة على الصمود الوطني.

وتتمثل مجالات تركيزها الرئيسة في: تنويع شركاء التجارة، وحماية الأمن الاقتصادي، وإيجاد دبلوماسية اقتصادية لخدمة مصالح كندا في الأسواق الخارجية، وبناء العلاقة مع الولايات المتحدة، والحاجة إلى التعاون مع بعض القوى الإقليمية، الأمر الذي سيؤدي إلى إنشاء آليات جماعية بشأن الأمن الاقتصادي – وخاصة فيما يتعلق بالمعادن الحرجة – واستخدام الأدوات الدبلوماسية والعقوبات والقيود التجارية بشكل أشمل اعتماداً على بيانات الاستخبارات.

وتولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بأربع مناطق جغرافية:

أ. **القطب الشمالي والأمريكيتان:** ستزيد القوات المسلحة الكندية من وجودها الدائم في القطب الشمالي، وتخطط لتعاون أمني مشترك (ثنائي) مع دولة أو دولتين.

ب. **أوروبا:** تعميق التعاون مع الحلفاء تحت مظلة الناتو والقدرات المشتركة التي تم تطويرها في المجالات الاستراتيجية.

ت. **منطقة المحيطين الهندي والهادئ:** دعم منطقة هند–هادئ مستقرة وقادرة اقتصادياً على الصمود ومتماسكة دبلوماسياً، وتعزيز حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) من أجل احترام السيادة.

ث. **الشرق الأوسط:** بناء العلاقات الدولية في مجالات العلاقات الاقتصادية والأمنية في دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

إذ تظهر الاستراتيجية نمطاً جديداً من الدبلوماسية متعددة المسارات يهدف إلى الحفاظ على الشراكات القائمة والسعي إلى بدائل دولية.

3. **سياسة الدفاع:**

في صميم الدفاع عن المصالح الوطنية والمصالح الدولية للكنديين داخل الوطن وخارجه، يتعيّن على القوات المسلحة الكندية تطوير الأمن، ولاسيما في مجالات محددة — مثل القطب الشمالي والفضاء السيبراني والمجال العسكري متعدد المجالات — وهو ما يستلزم قفزة نوعية في القدرات الدفاعية.

إذ إنّ كندا خصصت ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع خلال السنة المالية المنتهية في 2025–2026، وكانت تعمل على تحقيق أهداف الاستثمار في مجال الدفاع المحددة ضمن التزامات حلف شمال الأطلسي (الناتو) — بهدف بلوغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035 [10].

وتسعى كندا أيضاً إلى الاستفادة مما يسمى "الدروس المستفادة" في النزاعات المعاصرة نتيجة الحرب مع أوكرانيا من خلال تحسين التدريب والقدرات المتخصصة، وتعزيز التعاون مع الحلفاء عبر الناتو و(نوراد)[11*]، وبناء قاعدة صناعية دفاعية وطنية قادرة على تزويد القوات المسلحة، وتجهيزها، ودعمها، وصيانتها.

10. Leyland Cecco, Canada and EU Announce New Alliance Open to Like-Minded Countries, The Guardian, October 30, 2026, https://www.theguardian.com/world/2026/oct/30/canada-european-union-alliance .

11* . حلف القيادة الفضائية-الدفاعية المشتركة لأميركا الشمالية.

ويعد القطب الشمالي مجالاً بارزاً ينبغي التأكيد فيه على السيادة الكندية مع ظهور منافسة جديدة على الموارد والطرق والمواقع الاستراتيجية بين المنافسين الدوليين.

4. السلامة العامة والأمن الداخلي:

تنظر الاستراتيجية إلى السلامة العامة باعتبارها جزءاً من الأمن الوطني، وتؤكد أن خلق بيئة آمنة يجب أن يتيح للمواطنين المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد الخطة أن التهديدات التي تتم معالجتها تشمل التدخل الأجنبي، والعمالة التجسسية، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والتهريب وأنشطة الابتزاز، وعمليات الاحتيال في التأمين، والجرائم المالية مثل غسل الأموال؛ بما في ذلك التهديد السيبراني المتصل بالتلاعب بالمعلومات.

وعلى وجه التحديد، تهدف حكومة كندا إلى تحسين تكنولوجيا المراقبة المستخدمة في أمن الحدود، وتعزيز قدرات الآليات مثل تلك المتاحة للرصد الإلكتروني فيما يتعلق بالسلطات المختصة بالسفن (بما في ذلك الإنفاذ التنظيمي والقانون) وجعل استخدام الاستخبارات على الحدود أفضل للحد من نقاط الدخول إلى الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر.

ومن الأولويات الأخرى الحماية من مجرمي الإنترنت وتحسين أمن البنية التحتية الحيوية، ومكافحة الجرائم المالية، والاستجابة لأزمة المواد الأفيونية، وتعزيز قيادة الحكومة في حالات الطوارئ.

إذ تركز هذه الخطط على استجابة شاملة على مستوى الحكومة وعلى مستوى المجتمع ككل، تحمل وعوداً بتعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومة والمجتمعات الأصلية، وكذلك على مستوى المجتمعات الشمالية، وذلك من أجل البناء على القدرات المجتمعية للوقاية من هذه التهديدات ومنعها من أن تتفاقم لتتحول إلى أزمات أوسع نطاقاً تتعلق بالصحة العامة على الصعيد الوطني.

5. الاستخبارات وأمن المعلومات:

يتمثل جوهر الاستراتيجية في الاستخبارات نفسها، التي يمكن أن تساعد على منع التهديدات المستقبلية، فضلاً عن تمكين صناع القرار من الإحاطة الواضحة بما يجري في الخارج وإتاحة المجال أمامهم لاتخاذ قرارات تخدم مصلحة البلاد، إذ تهدف كندا إلى توسيع قدراتها السيادية في مجال جمع المعلومات وتحليلها، وتعزيز دورها في شراكة الاستخبارات (العيون الخمس)[12*]، مع تنويع الحلفاء على الساحة الدولية لتحسين الوصول إلى المعلومات وتعزيز المرونة.

كما يتضمن ذلك تنشيط قدرات وكالات الاستخبارات، والأمن السيبراني والدفاع الاستخباراتي؛ بالإضافة إلى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للحوسبة السحابية الآمنة لتسريع جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها.

كما شددت الاستراتيجية على ضرورة امتلاك قدرات لاكتشاف التلاعب بالمعلومات الأجنبية، وبناء تحليل مصادر البيانات المختلفة وتعديل آليات الإشراف فيما يتعلق بعمل الاستخبارات بما يتوافق مع أحدث التهديدات والتقنيات مع الحفاظ على حقوق المواطنين.

تحدد الاستراتيجية التفاعل بين الاستخبارات وأدوات الأمن القومي الأخرى في هذا المجال، فهي لا تقتصر على كشف التهديدات وإنما تدعم السياسات الاقتصادية، والدبلوماسية، والدفاعية، والأمنية.

12*. شبكة العيون الخمس (Five Eyes) هي تحالف استخباراتي بين خمس دول ناطقة بالإنجليزية، تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتبادل المعلومات الاستخباراتية، ولاسيما معلومات استخبارات الإشارات والاتصالات، والدول الأعضاء هي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، ونيوزيلندا.

رابعاً: آليات التنفيذ والحوكمة الاستراتيجية

تؤكد الاستراتيجية أن الحكومة الاتحادية تقود الجهود الوطنية، إلا أن مصادر التهديد وأدوات مواجهتها قد تقع ضمن اختصاص مستويات حكومية أخرى أو خارج المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يستدعي اعتماد مقاربة تشاركية متعددة المستويات. وفي هذا الإطار، تتضمن آليات التنفيذ ما يأتي [13]:

1. عقد اجتماع لرؤساء الحكومات الفيدرالية والإقليمية والمحلية لمناقشة مواءمة الأنشطة المتعلقة بالأمن القومي مع إدراج الأمن القومي بصورة منتظمة على جدول اجتماعاتهم.
2. توسيع التعاون وتبادل المعلومات مع المقاطعات والأقاليم والحكومات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين في مجالات الأمن الاقتصادي والتدخل الأجنبي والجريمة المنظمة والاستجابة للطوارئ والتطرف العنيف وأمن الانتخابات.
3. تعزيز المشاركة المباشرة للقطاعات الصناعية والعمالية والأوساط الأكاديمية من خلال الهيئات الاستشارية القائمة والجديدة بما يضمن توظيف الخبرات الوطنية في دعم السياسات الأمنية.
4. تحديث التشريعات والأطر القانونية ذات الصلة بالأمن القومي بما يتلاءم مع التهديدات والتكنولوجيات المتغيرة مع المحافظة على القيم والحقوق الأساسية.
5. إجراء مراجعة شاملة لمنظومة الأمن القومي تشمل التشريعات والهياكل والقدرات وآليات الرقابة والإشراف، بهدف تحديد مواطن الضعف وتطوير الاستراتيجية بصورة دورية.

13. Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, op. cit.

وقد تعهدت الحكومة بتقديم مقترحات لتحديث التشريعات خلال السنة الأولى من تنفيذ الخطة، وإصدار تحديث للاستراتيجية خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات، وتشير هذه الآليات إلى توجه نحو ترسيخ التخطيط الاستراتيجي بوصفه عملية مستمرة ترتبط بالتقييم والمراجعة والتكيف بدلاً من الاقتصار على إصدار وثيقة استراتيجية ثابتة.

خامساً: التقييم التحليلي للاستراتيجية الكندية

تتميز الاستراتيجية الكندية بمجموعة من عناصر القوة التي تعزز أهميتها بوصفها نموذجاً حديثاً للتخطيط الأمني الشامل، ومن ضمنها [14]:

1. وضوح الرؤية الاستراتيجية، إذ تربط الوثيقة بين حماية السيادة الوطنية وبناء القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والدفاعية، وتتعامل مع الأمن القومي باعتباره منظومة متكاملة.
2. توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل القطاعات الحيوية التي قد يؤدي تعطلها إلى التأثير في قدرة الدولة على اتخاذ القرار أو الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية مثل الطاقة والغذاء والدواء والاتصالات وأنظمة الدفع.
3. التركيز على الاستقلالية الاستراتيجية دون الانعزال الدولي من خلال الجمع بين تطوير القدرات الوطنية وتعزيز الشراكات والتحالفات بما يحقق التوازن بين الاعتماد المتبادل وحماية المصالح الوطنية.
4. إدماج الاستخبارات في عملية صنع القرار، وتطوير القدرات التقنية والتحليلية لمواجهة التهديدات المتغيرة، ولاسيما التهديدات السيبرانية والتدخل الأجنبي والتضليل المعلوماتي.
5. اعتماد آليات تنفيذ ومراجعة دورية بما يعزز إمكانية تحديث الأولويات وفقاً للتغيرات في البيئة الاستراتيجية.

14. Ibid.

ومع ذلك، تواجه الاستراتيجية مجموعة من التحديات المحتملة، يتمثل أبرزها في صعوبة تحقيق التوازن بين تعزيز القدرات الوطنية والمحافظة على الانفتاح الاقتصادي، إذ إن تقليل الاعتماد الخارجي في القطاعات الحيوية قد يتطلب استثمارات كبيرة ويؤدي إلى ارتفاع الكلف الاقتصادية [15].

كما أن توسيع الإنفاق الدفاعي وتطوير الصناعات الوطنية يتطلبان قدرة مالية مستدامة، وتنسيقاً فعالاً بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، فضلاً عن توافر الكفاءات والتكنولوجيا اللازمة.

ويبرز تحدٍّ آخر في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، إذ تسعى كندا إلى تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية مع المحافظة على شراكة أمنية واقتصادية عميقة، وهو ما يتطلب قدرة مستمرة على الموازنة بين المصالح المشتركة والمصالح الوطنية المستقلة.

كذلك فإن نجاح الاستراتيجية يرتبط بمدى قدرة المؤسسات الكندية على تحويل التوجهات العامة إلى برامج تنفيذية قابلة للقياس، وتحديد المسؤوليات، وتخصيص الموارد، وتطوير مؤشرات أداء واضحة تتيح تقييم النتائج بصورة موضوعية.

وبناءً على ذلك، فإن القيمة العملية للاستراتيجية لا تتحدد بمجرد شمولية أهدافها وإنما بقدرتها على تحقيق التكامل المؤسسي وتوفير الموارد وقياس التقدم وتحديث السياسات وفقاً للنتائج.

15. Nadine Yousif, Carney says old world order ‘is not coming back’, BBC News, January 19, 2026, https://www.bbc.co.uk/news/articles/cly3d28p4p8o

سادساً: الدروس المستفادة وإمكانية الإفادة منها في تطوير استراتيجية الأمن الوطني العراقي

تتيح دراسة الاستراتيجية الكندية استخلاص مجموعة من الدروس التي يمكن توظيفها في تطوير استراتيجية الأمن الوطني العراقي، مع مراعاة الاختلاف في طبيعة البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية بين البلدين.

1. تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية:

تظهر أهمية بناء قدرات وطنية في القطاعات الحيوية بما يقلل من مواطن الاعتماد الخارجي، ويعزز قدرة العراق على اتخاذ قراراته وفقاً لمصالحه الوطنية، ويشمل ذلك تطوير القدرات الإنتاجية والاقتصادية والتكنولوجية، وتعزيز أمن الطاقة وسلاسل الإمداد والاتصالات.

2. ربط الأمن الاقتصادي بالأمن الوطني:

تقدم الاستراتيجية الكندية نموذجاً في التعامل مع الاقتصاد بوصفه أداة استراتيجية، ويمكن للعراق تطوير مقاربة مماثلة تركز على حماية الموارد الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتأمين القطاعات الحيوية، ومواجهة المخاطر الاقتصادية التي قد تؤثر في الاستقرار الوطني.

3. تطوير التنسيق المؤسسي:

تؤكد التجربة الكندية أهمية التنسيق بين مستويات الحكومة والقطاعات المختلفة، ويمكن الإفادة من ذلك في تعزيز آليات التنسيق بين المؤسسات الأمنية والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والحكومات المحلية، بما يضمن توحيد الجهود وتبادل المعلومات وتكامل المسؤوليات.

4. تعزيز دور الاستخبارات في صنع القرار

توضح الاستراتيجية أن الاستخبارات تمثل ركيزة مشتركة لجميع مجالات الأمن القومي، ويمكن تطوير هذا الدور في العراق من خلال تعزيز التكامل المعلوماتي والتحليل الاستراتيجي، وتوظيف التقنيات الحديثة وتطوير آليات الإنذار المبكر والتنبؤ بالتهديدات.

5. تطوير الصناعات والقدرات الدفاعية الوطنية

تظهر أهمية بناء قاعدة صناعية دفاعية قادرة على توفير احتياجات المؤسسات العسكرية والأمنية، وتقليل الاعتماد على الخارج في المجالات الحيوية مع الاستفادة من التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا وفقاً للمصالح الوطنية.

6. اعتماد المراجعة والتقييم الدوري

تؤكد الاستراتيجية الكندية ضرورة تحديث الأطر الأمنية بصورة منتظمة، ويمكن الإفادة من ذلك في اعتماد مراجعات دورية للاستراتيجيات الوطنية العراقية وربطها بمؤشرات أداء واضحة، وتقييم نسب الإنجاز، وتحديد التحديات والمعوقات، وتطوير الأولويات وفقاً للمتغيرات.[16*]

7. تعزيز المرونة الوطنية وإدارة الأزمات

تتطلب البيئة الأمنية المعاصرة تطوير قدرات الدولة على الاستجابة للأزمات، وحماية البنى التحتية الحيوية وضمان استمرارية الخدمات الأساسية، ويمكن للعراق تعزيز هذا المجال من خلال تطوير خطط وطنية لإدارة الطوارئ وتنسيق الاستجابة بين المؤسسات وتعزيز الجاهزية المجتمعية.

16* . هذه الفقرة مهمة لكندا لأن استراتيجيتها ليست وقتية ولم تحدد بمدة سريان، على عكس استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) والتي تحددت بمدة خمس سنوات.

8. تنويع الشراكات الدولية

توضح التجربة الكندية أن تنويع العلاقات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية يعزز الخيارات الوطنية، ويمكن للعراق الإفادة من هذا التوجه عبر تطوير شراكات متوازنة ومتعددة الاتجاهات بما يدعم مصالحه الوطنية ويحافظ على استقلالية قراره.

9. إشراك المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص

تظهر الاستراتيجية أهمية توظيف الخبرات العلمية والصناعية في بناء القدرات الوطنية، ويمكن تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص في مجالات الدراسات الاستراتيجية والتكنولوجيا والأمن الاقتصادي وتحليل المخاطر.

الخاتمة

تمثل (الخطة من أجل كندا أقوى: الأمن القومي للكنديين) تحولاً مهماً في الفكر الاستراتيجي الكندي، إذ تعكس إدراكاً متزايداً بأن حماية السيادة الوطنية في البيئة الدولية المعاصرة لم تعد تتحقق من خلال القدرات العسكرية أو التحالفات التقليدية وحدها، بل تتطلب بناء منظومة متكاملة من القدرات الاقتصادية والتكنولوجية، والدفاعية، والاستخباراتية، والمؤسسية.

وقد سعت الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم أولويات الأمن القومي على أساس الاستقلالية الاستراتيجية والمرونة الوطنية مع المحافظة على الشراكات الدولية وتطويرها، وتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات المركبة، وتقليل مواطن الاعتماد الخارجي في القطاعات الحيوية.

وتظهر أهمية التجربة الكندية في أنها تربط بين الرؤية الاستراتيجية والسياسات القطاعية وآليات التنفيذ والمراجعة الدورية وتتعامل مع الأمن القومي بوصفه مسؤولية وطنية مشتركة تتجاوز حدود المؤسسات الأمنية التقليدية.

أما بالنسبة للعراق، فإن القيمة الأساسية لهذه التجربة تكمن في إمكانية الإفادة من منهجها في التكامل بين أدوات القوة الوطنية وتعزيز التنسيق المؤسسي وربط الأمن الاقتصادي بالأمن القومي وتطوير القدرات الاستخباراتية والتكنولوجية، واعتماد التخطيط القائم على التقييم المستمر.

ولا يعني ذلك نقل النموذج الكندي بصورة حرفية، بل الاستفادة من مرتكزاته ومقارباته بما يتلاءم مع خصوصية البيئة العراقية وطبيعة التهديدات التي تواجه الدولة وأولوياتها التنموية والأمنية، بما يسهم في بناء استراتيجية وطنية أكثر شمولاً ومرونة وقدرة على الاستجابة للتحولات المستقبلية.

المصادر والمراجع

1. Jim Bronskill, Shifting Global Picture Disrupted Canada's National Security Strategy Update: Memo, Toronto Star, October 11, 2025, https://www.thestar.com/politics/federal/shifting-global-picture-disrupted-canadas-national-security-strategy-update-memo/article_0e673a5a-7217-5cac-a47b-93a10e953602.html .
2. Leyland Cecco, Canada and EU Announce New Alliance Open to Like-Minded Countries, The Guardian, October 30, 2026, https://www.theguardian.com/world/2026/oct/30/canada-european-union-alliance .
3. Nadine Yousif, Carney says old world order 'is not coming back', BBC News, January 19, 2026, https://www.bbc.co.uk/news/articles/cly3d28p4p8o .
4. Privy Council Office, The Plan for a Stronger Canada – National Security for Canadians, Government of Canada, October 2026, https://www.canada.ca/en/privy-council/services/publications/plan-stronger-canada/national-security-canadians.html .

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org